



Distr.  
GENERAL

A/31/338/Add.1  
30 November 1976  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون  
البند ١٢ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير اللجنة الثانية ( الجزء الثاني )

المقرر : السيد غيرهارد فانزلتر ( النمسا )

١ - في الجلسة السادسة والخمسين للجنة الثانية ، المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦ ، قدم ممثل باكستان ، باسم الدول الاعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين ، وكذلك تركيا ، مشروع قرار ( A/C.2/31/L.27 ) يتعلق بتقديم المساعدة إلى جزر القمر .

٢ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار ( A/C.2/31/L.27 ) دون تصويت ( انظر الفقرة ٧ أدناه ، مشروع القرار الأول ) . وقررت أيضا أن تطلب إلى الجمعية العامة النظر في توصيتها في مرحلة قريبة .

٣ - وفي الجلسة السادسة والخمسين ، قدم ممثل موريشيوس باسم أوغندا ، والبرتغال ، وبوتسوانا ، والجزائر ، وجزر القمر ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والجمهورية العربية الليبية ، والرأس الأخضر ، وزامبيا ، والسنغال ، والصومال ، وغانا ، وغينيا - بيساو ، وفنلندا ، وكوبا ، والكونغو ، وكينيا ، وليسوتو ، ومالي ، ومدغشقر ، ومصر ، والمغرب ، وموريتانيا ، وموريشيوس ، ونيجيريا ، والهند ، ويوغوسلافيا مشروع قرار ( A/C.2/31/L.37 ) يتعلق بتقديم المساعدة إلى موزامبيق . وانضم إلى مقدمي مشروع القرار البلدان التالية : اثيوبيا ، وأفغانستان ، وايطاليا ، وباكستان ، وبلغاريا ، وبوروندي ، وتشاد ، وتوغو ، وجامايكا ، وجمهورية الكاميرون المتحدة ، ورواندا ، وساحل العاج ، وسان تومي وبرينسيبي ، وسوازيلند ، والسويد ، وغينيا الاستوائية ، وفولتا العليا ، واليمن ، واليمن الديمقراطية .

٤ - وفي الجلسة ذاتها اعتمدت اللجنة مشروع القرار ( A/C.2/31/L.37 ) دون تصويت ( انظر الفقرة ٧ أدناه ، مشروع القرار الثاني ) .

- ٥ - وقد ورد عرض لمناقشة اللجنة في المحضر الموجز المتصل بالموضوع ( A/C.2/31/ER.56 ) .
- ٦ - وسيرد عرض لمتابعة اللجنة النظر في هذا البند ، في الجزء الثالث من التقرير  
( A/31/338/Add.2 ) .

### توصيات اللجنة الثانية

- ٧ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرارين التاليين :

### مشروع القرار الأول

تقديم المساعدة الى جزر القمر

#### ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٩ ( د - ٤ ) المؤرخ في ٣١ ايار/ مايو ١٩٧٦ ، الذي اتخذ في دورته الرابعة ، المعقودة في نيروبي في الفترة من ٥ الى ٣١ ايار/ مايو ١٩٧٦ ، والذي يلاحظ فيه المؤتمر الطبيعة الخطيرة والمزعجة للحالة الاقتصادية في جزر القمر حيث الدخل الفردي من أدنى الدخول في العالم ( ١ ) ،

وان تدرك ، بالإضافة الى ذلك ، أن جزر القمر تواجه بعض المهام المحددة الناشئة عن نيلها الاستقلال مؤخرًا ،

وان تشير كذلك الى قرارها ٣٤٢١ ( د - ٣٠ ) المؤرخ في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥ بشأن تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الذي طلبت فيه الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تقديم المساعدة الى الدول الناشئة حديثة الاستقلال ،

١ - تناشد بالحاح الدول الأعضاء والوكالات والمؤسسات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، والمصرف الدولي ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، مساعدة حكومة جزر القمر على نحو فعال ومستمر لتمكينها من أن تواجه بنجاح الحالة الحرجة الناشئة عن الصعوبات الاقتصادية التي يعرّبها ذلك البلد ؛

( ١ ) انظر TD/217 ، الجزء الأول .

٢ - وترجو من الأمين العام أن يعتمد على تعبئة المساعدة المالية والتقنية والاقتصادية المقدمة من المجتمع الدولي ، وبوجه خاص من البلدان المتقدمة النمو والمنظمات المختصة داخل منظومة الأمم المتحدة ، بغية تلبية الاحتياجات الانمائية القصيرة الأجل والطويلة الأجل لهذا البلد الحديث الاستقلال ؛

٣ - وترجو من لجنة التخطيط الانمائي أن تعتمد على سبيل الأولوية ، في دورتها الثالثة عشرة ، الى النظر بعين التأييد في مسألة ادراج جزر القمر في قائمة أقل البلدان نمواً ، وموافاة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثالثة والستين بما تنتهي اليه من نتائج في هذا الشأن ؛

٤ - وتدعو ، في الوقت نفسه ، الدول الأعضاء ، ولاسيما البلدان المتقدمة النمو ، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، الى القيام بمنح هذا البلد ذات المزايا التي تحظى بها أقل البلدان نمواً بين البلدان النامية ، وذلك نظراً للحالة الاقتصادية العسيرة التي يواجهها هذا البلد ؛

٥ - وترجو كذلك من الأمين العام أن يبقي هذه المسألة قيد النظر ، وأن يقدم تقريراً الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين عن تنفيذ هذا القرار .

مشروع القرار الثامن

تقديم المساعدات الى موزامبيق

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمسألة روديسيا الجنوبية ، وخاصة القرار ٢٣٢ (١٩٦٦) المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٦ ، والذي أعلن فيه مجلس الأمن أن الحالة في روديسيا الجنوبية تشكل خطرا يهدد السلم والأمن الدوليين ، والقرار ٢٥٣ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢٩ أيار / مايو ١٩٦٨ ، والذي فرضت بموجبه جزاءات الزامية على روديسيا الجنوبية ،

وان تشير مع التقدير الى المقرر الذي اتخذته حكومة موزامبيق بتطبيق جزاءات الزامية على روديسيا الجنوبية عملا بقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) ،

ونظرا للتضحيات الضخمة التي تتكبدها حكومة وشعب موزامبيق نتيجة لاقلاق حدودها وكذلك حدود زامبيا مع روديسيا الجنوبية ،

وان تشير الى قرار مجلس الأمن ٣٨٦ (١٩٧٦) المؤرخ في ١٧ آذار / مارس ١٩٧٦ ، والذي ناشد فيه مجلس الأمن جميع الدول أن تقدم المساعدات التقنية والمالية والمادية الفورية الى موزامبيق ورجا الأمين العام أن يقوم فوراً ، بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المناسبة ، بتدبير جميع أشكال المساعدات المالية والتقنية والمادية لتمكين موزامبيق من تنفيذ سياستها المتعلقة بالاستقلال الاقتصادي عن النظام العنصري في روديسيا الجنوبية ولتعزيز قدرتها على التنفيذ الكامل للجزاءات الالزامية التي فرضتها الأمم المتحدة ،

وان تشير الى قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٧ (د - ٦٠) المؤرخ في ١١ أيار / مايو ١٩٧٦ و ٢٠٢٠ (د - ٦١) المؤرخ ٣ آب / اغسطس ١٩٧٦ وللذين أيد المجلس فيهما بقوة مناشدة مجلس الأمن للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدات المالية والتقنية والمادية الفورية الى موزامبيق ،

وان تحيط علماً بتقرير بعثة الأمم المتحدة الموفدة الى موزامبيق (٢) والتي تحققت في نيسان / ابريل ١٩٧٦ من المساعدات المالية والمادية والتقنية التي تحتاج اليها موزامبيق لمواصلة انماؤها الاعتيادي وللتغلب على الصعاب الاقتصادية الناشئة عن تطبيق جزاءات اقتصادية على روديسيا الجنوبية ،

وان تحيط علماً كذلك بتقرير الأمين العام المقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن وضع برنامج لتقديم المساعدات المالية والتقنية والمادية الى موزامبيق (٣) ،

. E/5812 (٢)

.E/5872/Rev.1 (٣)

وبعد أن درست التقرير المحال من الأمين العام ، والذي يستعرض ما وصلت اليه الحالة الاقتصادية في موزامبيق (٤) في آب/اغسطس ١٩٧٦ ، ويتضمن ، في جملة أمور ، تقييماً لحالة المشاريع الطارئة التي وضعتها حكومة موزامبيق ، وكذلك تقديراً للاحتياجات المحددة من الأغذية والمواد لبقية عام ١٩٧٦ والمتوقعة لعام ١٩٧٧ ،

١ - تعرب عن تقديرها العميق لما اتخذته الأمين العام من تدابير لتنظيم برنامج فعال لتقديم المساعدات الدولية الى موزامبيق ؛

٢ - وتلاحظ مع الارتياح المساعدات المقدمة أو المعقودة حتى الآن لموزامبيق من جانب الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمشاركة بين الحكومات ، ومنظومة الأمم المتحدة ؛

٣ - وتعرب عن القلق لأن مجموع المساعدات المقدمة أو المعقودة حتى الآن يقل كثيراً عن الكمية التي تحتاج إليها موزامبيق لمعالجة المشاكل الاقتصادية الخاصة الناشئة عن تنفيذ التدابير المقررة في قرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) ؛

٤ - وتستعري انتهاء المجتمع الدولي الى قائمة المشاريع الطارئة التي تحتاج إليها موزامبيق والموصوفة في التقريرين المقدمين من الأمين العام (٥) ؛

٥ - وكذلك تستعري انتهاء المجتمع الدولي الى التقييم الوارد في تقرير الأمين العام الذي يستعرض الحالة الاقتصادية في موزامبيق (٤) ، والذي يستفاد منه ان موزامبيق سوف تحتاج ، فضلاً عن المساعدات المالية الهامة ، الى مساعدات كبيرة نقدية وعينية لمواجهة حاجاتها الغذائية وغيرها من الحاجات المادية المعقدة في الجدولين ٢ و ٣ في الوثيقة ؛

٦ - وتحث جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمشاركة بين الحكومات على الاستجابة بسخاء وعلى تقديم المساعدات ، بشكل ثنائي ومتعدد الأطراف ، وعلى شكل منح كلما أمكن ذلك ، لتمكين موزامبيق من النهوض بالتكاليف الناشئة من تطبيق الجزاءات ، وتنفيذ برامجها الانمائية الاعتيادية ؛

٧ - وتدعو جميع الدول الأعضاء ، التي لم تستجب بعد لمناشدة مجلس الأمن ، على تقديم مساعدات مالية وتقنية ومادية فورية الى موزامبيق ، لكي تتمكن موزامبيق من تنفيذ برامجها للانماء الاقتصادي بشكل طبيعي وتعزز قدرتها على التنفيذ التام لنظام الجزاءات ؛

٨ - وترجو من مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ومجلس الأغذية العالمي ، أن تستمر في مساعدة موزامبيق وأن تقوم دورياً بالنظر في مسألة تقديم المساعدات الاقتصادية الى موزامبيق ؛

(٤) A/31/266

(٥) E/5812 و A/31/266

٩ - وترجو من صندوق الأمم المتحدة الخاص أن ينظر نظرة خاصة ويعين الرعاية فسي طلب المساعدة المقدم من موزامبيق ؛

١٠ - وترجو من الأمين العام :

( أ ) أن يواصل جهوده التي يبذلها لتعبئة الموارد اللازمة لبرنامج فعال لتقديم المساعدات المالية والمادية والتقنية الى موزامبيق أثناء عام ١٩٧٧ ؛

( ب ) أن يضمن اتخاذ ما يكفي من ترتيبات متعلقة بالتمويل والميزانية لمواصلة تعبئة الموارد ولتنسيق البرنامج الدولي لتقديم المساعدات الى موزامبيق ؛

( ج ) أن يرتب لاجراء تقييم جديد للحالة الاقتصادية أثناء الربع الأول من عام ١٩٧٧ وأن يعمم التقرير المترتب على ذلك على أوسع نطاق ممكن ؛

( د ) أن يجعل الحالة قيد الاستعراض الدائم وأن يكون على اتصال وثيق مع الدول الأعضاء والمنظمات الاقليمية وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية ، والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية ، وأن يقدم تقريراً عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين .